The Institute of Ismaili Studies

العنوان: برامج تدريب حول حل إسماعيلي بديل للنزاعات وتوجهات جديدة محتملة في الوساطة

المؤلف: السيد محمد كيشافجي

المصدر: إن هذه نسخة منقحة من خطاب قُدم إلى أعضاء الهيئة القضائية في كولومبيا البريطانية (مقاطعة كندية) وأعضاء هيئات المصالحة والتحكيم الإسماعيلية الكندية في المركز الإسماعيلي في برنابي، في كولومبيا البريطانية في كندا في 2 كانون الأول عام 2006.

:موجز

يناقش المؤلف، مشيراً إلى الإلهام الكامن وراء نظام حل النزاعات عند الجماعة المسلمة الإسماعيلية الإمامية الشيعية، بأن هذا الإلهام مستقى من القرآن الكريم وأحاديث النبي محمد وتعاليم حضرة الإمام علي وأئمة الشيعة الآخرين، ومنهم الإمام محمد الباقر والإمام جعفر الصادق، والفقهاء الفاطميين وهداية أئمة الإسماعيليين الشيعة بالوراثة. ويركز المؤلف بإيجاز على التطورات المؤسساتية في الطائفة الإسماعيلية في القرن العشرين، التي بلغت ذروتها في إصدار الدستور الإسماعيلي العالمي، الذي أنشأ هيئات المصالحة والتحكيم (CABs)على مستوى العالم. ويبين المؤلف كيف أن برنامجاً عالمياً للتدريب على الوساطة قد أدى لظهور رؤىً جديدة حول الوساطة الممتدة عبر الثقافات، مسلطاً الضوء على أن هذه البرامج، المترافقة بالممارسة الفعلية في سياقات ثقافية مختلفة، تهيء هيئات المصالحة والتحكيم الإسماعيلية للمساهمة في توجهات جديدة في حقل الوساطة، وتساعد في جعل الوساطة تحقق وعودها التي لم تتحقق. يورد المؤلف أمثلة حول توجهات جديدة للمستقبل، مؤكداً على الحاجة لقدر فائق من العناية لضمان عدم تدهور العدالة غير رسمية لتصبح عدالة قاصرة، وعلى أن يصبح التدريب المستمر والمستدام جزءاً من الأعراف المؤسساتية المتبعة. إن التدريب المستمر والإستعداد للتعلم من مؤثرات ثقافية مختلفة هي علاجات أساسية لشرعنة أنظمة وعمليات حل النزاع البديل القاصرة.

تم الحصول على حقوق النشر من الناشر المذكور.

إن استخدام المواد الموجودة على موقع معهد الدراسات الإسماعيلية يشير إلى القبول بشروط معهد الدراسات الإسماعيلية لإستخدام هذه المواد. كل نسخة من المقال يجب أن تحتوي على نفس نص حقوق النشر التي تظهر على الشاشة أو التي تظهر في الملف الذي يتم تحميله من الموقع. بالنسبة للأعمال المنشورة فإنه من الأفضل التقدم بطلب الإذن من المؤلف الأصلي والناشر لإستخدام (أو إعادة استخدام) المعلومات ودائماً ذكر أسماء المؤلفين ومصادر المعلومات.

© 2011 معهد الدراسات الإسماعيلية

جدول المحتويات

- المسلمون الإسماعيليون
- مفهوم الصلح في الإسلام
- البنية التحتية الحديثة للطائفة
- هيئات المصالحة والتحكيم
- برامج تدريب على الوساطة
- الدروس المستفادة من برامج التدريب
- مفهوم العلائقية
- استخدام أوسع 'للوساطة والتحكيم' (MEDARB)
- الحاجة إلى جعل برامج التدريب مؤسساتية ومستدامة
- عمل مستمر في تقدم
- التحديات التي تنتظرنا: اتجاهات جديدة
- خاتمة

موضوعي لبعد ظهر اليوم هو "مناهج لحل إسماعيلي بديل للنزاعات، وإمكانية توجهات جديدة في الوساطة"[1].
سأعطيكم في البدء لمحة موجزة عن خلفية من هم المسلمون الإسماعيليون، وكيف كان ارتباطهم بحل بديل للنزاعات، وذلك ضمن مسار تاريخي ومعاصر. سأتعرض بعدئذ بإختصار لبعض التحديات الهامة التي تواجه الوساطة عالمياً في يومنا هذا، والدور الذي من الممكن أن تلعبه برامج التدريب العالمية لنظام حل إسماعيلي بديل للنزاعات في مواجهة بعض هذه التحديات. أود في البداية أن أذكر أننا لا ندعي أن لدينا الأجوبة. إننا نسير بإستمرار على طريق التعلم منسجمين مع تراثنا حيث يلعب العقل فيه دوراً بارزاً في حياتنا، وإننا نرغب دائماً أن نتعلم من النماذج الجديدة للتفكير، ونتشارك بها مع الآخرين حيثما أمكن. أخاطبكم اليوم بهذه الروح التبادلية - يا أعضاء الهيئة القضائية لكولومبيا البريطانية. لقد ساهمت كندا نفسها، في الفهم والتطور الإنسانيين بشكل فعال، كما أن لبعض المفكرين الكنديين مساهمات هامة في مجال حل النزاع البديل المزدهر.

المسلمون الإسماعيليون

الإسماعيليون هم مسلمون شيعة، ويعيشون اليوم في أكثر من 25 بلداً من بلدان العالم، وبشكل رئيسي في جنوب ووسط آسيا وأفريقيا والشرق الأوسط وأوروبا وأمريكا الشمالية. والإسلام، كالمسيحية واليهودية، دين توحيدي، وتقوم مبادئه الأساسية على الإيمان بإله واحد.

يؤكد الإسماعيليون، كمسلمين، على الشهادة الأساسية للحقيقة، "الشهادة"، بأن لا إله إلا الله، وأن محمداً (صلى الله عليه وسلّم) هو رسوله، ويؤمنون أن محمداً كان آخر الأنبياء وخاتمهم، وأن القرآن الكريم رسالة الله النهائية للبشر، التي أنزلت عليه، ويعتقد المسلمون أن هذا الوحي هو ذروة الرسالات التي أنزلت على أنبياء التراث الإبراهيمي قبل محمد، بمن في ذلك ابراهيم وموسى وعيسى، فكلهم مسلمون بإعتبارهم أبناء ابراهيم، والذين لهم إجلالهم كأنبياء لله.

يشارك الإسماعيليون بقية المسلمين الشيعة الآخرين، في التأكيد على أنه بعد وفاة النبي محمد أصبح حضرة علي، ابن عم النبي وصهره، الإمام الأول للجماعة المسلمة، وأن هذه القيادة الروحية المعروفة بالإمامة قد استمرت بعده بشكل وراثي متتابع من خلال الإمام علي وزوجته فاطمة، ابنة النبي. وطبقاً للعقيدة والتقليد الشيعي، فإن توريث الإمامة يكون بالنص، لأن هذا حق مطلق لإمام العصر في أن يعين خلفه من بين المتحدرين منه من أبنائه أو أحفاده الذكور. وصاحب السمو الآغا خان هو الإمام التاسع والأربعين الوارث لإمامة المسلمين الإسماعيليين الإماميين الشيعة. لقد خلف جده السير سلطان محمد شاه آغا خان كإمام في 11تموز1957.

خلق الولاء الروحي لإمام العصر، والتمسك بالمعتقد الإسماعيلي الإمامي الشيعي للإسلام، وطبقاً لإرشاد الإمام الحي، ضمن الطائفة الاسماعيلية روح الإعتماد على الذات، والوحدة والهوية المشتركة. وفي العديد من الدول حيث يعيشون، أنشأ الإسماعيليون إطاراً مؤسساتياً واضح المعالم، أسسوا بموجبه المدارس والمشافي والمراكز الصحية والجمعيات السكنية، ومؤسسات متنوعة للتنمية الإقتصادية والإجتماعية والثقافية العاملة للخير العام، بغض النظر عن العرق واللون والدين والجنس.

مفهوم 'الصلح' في الإسلام

ربما تسألون ما هو الملهم الرئيسي لحل النزاعات ضمن طائفة منتشرة بشكل واسع، من جبال طاجكستان المغطاة بالثلوج في آسيا الوسطى إلى شواطئ بحيرة فيكتوريا الإستوائية؟ إن منبع هذا الإلهام هو القرآن الكريم الذي يشكل النور الهادي لكل المسلمين. يقول القرآن:

"وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَابْعَثُواْ حَكَماً مِّنْ أَهْلِهِ وَحَكَماً مِّنْ أَهْلِهَا إِن يُرِيدَا إِصْلاَحاً يُوَفِّقِ اللّهُ بَيْنَهُمَا إِنَّ اللّهَ كَانَ عَلِيماً خَبِيراً" القرآن (4: 39)

وفي مكان آخر، يبين بشكل مطلق:

"إِنَّ اللّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤدُّواْ الأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُم بَيْنَ النَّاسِ أَن تَحْكُمُواْ بِالْعَدْلِ إِنَّ اللّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِ إِنَّ اللّهَ كَانَ سَمِيعاً بَصِيراً" القرآن (4: 31)

ويوجد أيضاً مفهوم المصالحة والوفاق في تقاليد السنّة النبوية الشريفة للنبي محمد (صلى الله عليه وسلم) الذي امتلأت حياته بأمثلة عن حل المشكلات الإنسانية عن طريق الوساطة. وردت قصة تتعلق بتجديد بناء الكعبة، وهي المكان التي يحج إليه المسلمون في مكة، إذ نشأ صراع حول وضع الحجر الأسود في مكانه في بناء الكعبة. فكل قبيلة من قبائل قريش الأربع أرادت أن تحصل على شرف وضع الحجر دون بقية القبائل. وصل الخلاف بينهم إلى طريق مسدود، لذلك أحالوا القضية إلى النبي فأمر القبائل المتنازعة أن تختار كل واحدة منها زعيماً لها، ثم نشرعلى الأرض بعدئذ ثوباً من قماش ووضع الحجر في وسطه، وطلب من الزعماء الأربعة أن يمسك كل واحد منهم طرفاً واحداً من الثوب

ويرفعوه معاً. وهكذا تم حسم الخلاف بالمقترح الفطن للنبي إذ أعطى الزعماء الأربعة جميعاً شرفاً متساوياً بوضع الحجر.

أطرى الخليفة الرابع في الإسلام وإمام الشيعة الأول الإمام علي بن أبي طالب (توفي عام661م)، على فضيلة الحوار وقيمة التسوية. لقد شبه المساعدة المقدمة لحل النزاعات الإنسانية بالصلاة، وشجع التسويات التفاوضية ضمن مبادئ أخلاقيات العقيدة. جاء في 'عهده' لمالك ابن الحارث الأشتر(توفي عام 657م) عندما عيّنه والياً على مصر، محدداً له العدل كما يلي:"أعط كل واحد حقه" ثم فصَّل كيف يمكن تحقيق ذلك، فكتب:"أنصف الله وأنصف الناس من نفسك ومن خاصة أهلك ومن لك فيه هوى من رعيتك...".[2] وأوصى الإمام علي مالك "بالرحمة" تجاه مواطني الولاية قائلاً له:"واشعر قلبك الرحمة للرعية". وطبقاً لهذه " الرحمة " يشدد على مبدأ وحدة الأسرة الإنسانية. بالإشارة إلى المواطنة، يقول الإمام علي: "هم (الرعية) صنفان: إما أخ لك في الدين أو نظير لك في الخلق".

ووفقاً للتراث الشيعي، سئل الإمام الحسين (توفي عام 680 م) ابن الامام علي مرة فيما إذا كان يحق لشخصين من أتباعه اختلفا حول قضية دين أو إرث، إحالة النزاع إلى سلطة دنيوية. فجاء رد الإمام بأنه على الفريقين إحالة القضية إلى شخص مؤهل من بين أتباعه. وتوجد نصيحة مشابهة لهذه في تعاليم الإمام جعفر الصادق (توفي عام 765 م) وهو إمام شيعي آخر نُقل عنه-على سبيل المثال- أنه قال: "الإحسان الذي يحبه الله أكثر هو الصلح بين الأطراف المتنازعة".

والمبادئ نفسها نجدها في الفقه الفاطمي. والفاطميون هم السلالة الإسماعيلية الشيعية التي حكمت مصر من 969-1171م. وفي كتابه "خلاصة وافية عن الشرع الفاطمي"، اقتبس العلامة القانوني الشيعي البارز الدكتور أ.أ. فيضي قولاً للإمام علي من كتاب "دعائم الإسلام" وهو عمل للقاضي النعمان (توفي عام 974 م)، أحد القضاة الفاطميين من القرن العاشر، يقول بأنه طبقاً للإمام علي فإن "حل الخلافات بين الناس أفضل من كل أنواع الصوم والصلوات". وبالإشارة إلى سلوك القضاة، يقتبس الدكتور فيضي من النص الفاطمي:

> "ينبغي أن يكون القاضي صبوراً؛ لايظهر ضيقه لأي طرف؛ ويصدر حكماً فقط عند وجود بينة واضحة بشكل ظاهر؛ يعرف الأحكام كلية؛ لايفرق بين الإنسان العادي والمحامي (في الإحتجاج بقضية)؛ لايقبل أي هدية من أي طرف؛ لا يفرق بين عال ووضيع، بين غني وفقير".

وتابع فيضي اقتباسه: " لايقضي القاضي وهو غضبان أو جائع أو ناعس".

هذه المبادئ للتسوية التفاوضية التي تعرف بإسم 'الصلح' تسود جميع أحوال قانون الأسرة في معظم الأقطار الاسلامية من المغرب إلى بنغلادش، وتنص أنه ينبغي على القاضي أولاً، أن يشكل لجنة لدراسة إمكانية المصالحة.[3] وبالرغم من أن الزواج في الإسلام ينظر إليه كتعاقد، وبالرغم من أن الطلاق مباح عندما لا يعود بإمكان أطراف الزواج الإستمرار فيه، فإن فسخ الزواج لا يتم بسهولة.

وكما هو الأمر في مجالات المساعي الإنسانية الأخرى، مثل التعليم والإقتصاد، كذلك هو في مجال العدالة وحل النزاع، فقد نشأت المؤسسات والمنهجيات مع الزمن لتلبية احتياجات أجيال المسلمين المتتابعة. وفي حال المسلمين الإسماعيليين، فإن ذلك التطور قد حدث من خلال تعاليم الإمام علي، والأئمة الشيعة اللاحقين من ذريته، والأعمال الفقهية للفاطميين، وفي السنوات الأخيرة، عبر التوجيهات المتواصلة للأئمة المتوالين بالوراثة، وعمل شيوخ أجلاء عند الطوائف الإسماعيلية المتنوعة.

البنية التحتية الحديثة للطائفة

يقودني ذلك إلى الحديث عن البنية التحتية الحديثة للطائفة المسلمة الإسماعيلية[4]. لقد وضع جد الإمام الآغا خان الحالي السير سلطان محمد شاه آغا خان، الإمام الوارث الثامن والأربعون، أسس البنيات المؤسساتية للجماعة الإسماعيلية. كان ذلك بناءً على التقليد الإسلامي للأخلاقيات المجتمعية، من جهة، والوعي الفردي المسؤول، مع حرية تعامل الفرد مع مصيره والتزاماته الأخلاقية الخاصة به، من جهة أخرى. بهذه الروح، خلق هياكل تنظيمية جديدة كسبيل لدخول الطائفة إلى القرن العشرين.

في عام 1905، صدر أول دستور إسماعيلي لتنظيم الشؤون الإجتماعية للجماعة في شرق أفريقيا. ويعتبر هذا العمل بحد ذاته خطوة مهمة جداً من بين خطوات أخرى على طريق تحديث أحوال الجماعة الإسماعيلية. لقد أعطى الدستور للطائفة شكلاً من الإدارة يشمل بنية المجالس على المستوى المحلي والوطني والإقليمي. كما أنه تضمن أحكام قانون الأحوال الشخصية المتعلق بالزواج والطلاق والإرث، كذلك توجيهات بخصوص الدعم والتعاون المتبادل بين الإسماعيليين أنفسهم وتعاملهم مع الطوائف الأخرى. صدرت دساتير مشابهة لذلك في شبه القارة الهندية. ولقد تمت مراجعة كل الدساتير دورياً لتلبية حاجات الطائفة وظروفها الطارئة.

استمر هذا التقليد تحت قيادة خلفه الإمام الحاضر، صاحب السمو شاه كريم الحسيني الآغا خان، الذي وسَّع هذه الممارسة منذ عام 1970، لتشمل مناطق أخرى كالولايات المتحدة الأمريكية وكندا وعدة دول أوروبية، وكذلك شرق وجنوب آسيا، وآسيا الوسطى، والخليج العربي وسورية وإيران وأفغانستان. وذلك بعد القيام بعملية مشاورة مع ممثلين عن الجماعات في هذه الدول. وفي عام 1986 أصدر سموه دستوراً موحداً للمرة الأولى تحت كنفٍ ورعايةٍ واحدةٍ لتنظيم الجانب الإجتماعي من حياة الإسماعيليين في كل أنحاء العالم، مع الأخذ بعين الإعتبار قدراً من المرونة لمراعاة الظروف المتنوعة والمناطق المختلفة. يُرعى تطبيق الدستور من قبل متطوعين يعينون من قبل الإمام ويحملون المسؤولية تجاهه. يعمل هذا الدستور على تمكين الإبداعات الفردية وبلورتها ضمن روح المسؤولية الجماعية، وذلك للنهوض بالخير العام للطائفة. والدستور مبني كسابقيه، على ولاء الإسماعيليين الروحي لإمام العصر، وهذا الولاء مفصول عن ولاء الإسماعيليين الشخصي المتوجب عليهم كمواطنين تجاه أوطانهم التي يعيشون فيها. ويعمل الدستور من خلال القوانين الموجودة في البلدان المختلفة التي يستقر فيها الإسماعيليون. وفي حين يخدم الدستور بشكل رئيسي حاجات تنظيم الشؤون الإجتماعية للطائفة الإسماعيلية، فإن نصوصه المتعلقة بتشجيع حل النزاعات ودياً من خلال المصالحة والوساطة والتحكيم النزيهة، تستخدم بشكل متزايد في بعض الدول من قبل غير الإسماعيليين.

هيئات المصالحة والتحكيم

في ظل الدستور الإسماعيلي العالمي، يوجد نص مخصص لهيئة المصالحة والتحكيم الوطنية (NCAB) لكل دولة مذكور إسمها فيه، وتعرف بإسم "هيئة المصالحة والتحكيم الوطنية الإسماعيلية الإمامية الشيعية لصاحب السمو الأمير آغا خان" للدولة المشكّلة من أجلها. واعتماداً على مستويات التنظيم الإجتماعي وطبيعة توزع الطائفة، يوجد في بعض الدول هيئات مصالحة وتحكيم اقليمية، كما هو الحال في كندا، أو هيئات مصالحة وتحكيم محلية، كما في الهند وباكستان. هذه الهيئات مستقلة بشكل مطلق، ويرفع المتنازعون إلى تلك الهيئات في مناطقهم قضاياهم لحلها على أساس اختياري تماماً.

أما على المستوى العالمي، فهنالك هيئة مصالحة وتحكيم عالمية مشكلة من رئيس محام وستة أعضاء آخرين. والأعضاء الحاليون مؤلفون من محامين وغير محامين من كندا والمملكة المتحدة وكينيا وباكستان والهند وسورية والولايات المتحدة الأمريكية. تساعد الهيئة العالمية في عملية المصالحة بين الأطراف المختلفة أو المتنازعة بسبب أمور تجارية وأعمال وقضايا ذات تبعات مدنية أخرى عائلية وأسرية بما فيها قضايا تتعلق بالأمور الزوجية وأطفال الزواج والممتلكات الزوجية والتركات الموصى وغير الموصى بها. تنظر الهيئة العالمية في الخلافات ذات الطبيعة العالمية، وكذلك تعمل كهيئة استئناف لقرارات مرفوعة من أي هيئة مصالحة وتحكيم وطنية عبر العالم. يتم رفع القضايا إلى اختصاصات هذه الهيئات المذكورة آنفاً على أساس طوعي واختياري تماماً، وهي مشكّلة من أشخاص متطوعين موثوقين من مختلف مساعي الحياة من ضمن الطائفة الإسماعيلية. بعد ظهر اليوم، لدينا هنا أعضاء هيئة مصالحة وتحكيم من مختلف أنحاء كندا، والعديد منهم أنجزوا أعمالاً مميزة في حياتهم الدنيوية. ومن الناحية المؤسساتية، تضاف خبراتهم المتراكمة إلى ما يقرب من 500 سنة من الخبرة عبر طيف من نشاطات الطائفة في أكثر من اثنتي عشرة دولة. إنهم يخدمون بتفانٍ ونكران ذات، وإن تكرمهم بالوقت والخبرة والجهد والحكمة جعل هذا النظام بشكل فائق الجودة.

برامج تدريب على الوساطة

في عام 2000 ونتيجة للتطورات التي كانت تحدث آنذاك في مجال الوساطة في العالم، شعر صاحب السمو الآغا خان، أنه حان الوقت لهيئة المصالحة والتحكيم أن ترفع من مستوى مهنيتها وأن تسارع في خطوها لتماشي التفكير الجديد في هذا الحقل الجديد من حل النزاعات البديل. وبالعمل مع معهد الدراسات الإسماعيلية وكلية الدراسات الشرقية والأفريقية لجامعة لندن (SOAS)، ومنظمتين بريطانيتين رئيسيتين للتدريب في ذلك الوقت هما الوساطة العائلية الوطنية (NFM) ومركز حل النزاعات (CEDR)- نظمت هيئات المصالحة والتحكيم الوطنية برنامج تدريب لأربعين شخصاً من ست عشرة دولة في المركز الإسماعيلي في لندن. أقيم البرنامج من قبل بعض أفضل الأساتذة البارزين والمدربين في مجال حل النزاعات البديل في المملكة المتحدة، والعديد منهم رواد في حقول اختصاصاتهم. منذ ذلك الحين، أقيمت برامج تدريب في كينيا وأوغندا وتنزانيا والمملكة المتحدة وكندا والولايات المتحدة الأمريكية والبرتغال وفرنسا والهند وباكستان وأفغانستان وسورية. وحتى الآن، دربت هيئات المصالحة والتحكيم الوطنية 1000 وسيط من 17 دولة عبر العالم.

تتألف برامج التدريب هذه من مزيج من أفضل تقنيات الوساطة على المستوى العالمي بالإضافة للقيم الثقافية الخاصة للطائفة الإسماعيلية والأعراف والتقاليد القائمة والمستمدة من روح الإسلام التي تسمو عن المكان والزمان. وقد ساعد هذا المنهج هيئات المصالحة والتحكيم في ضمان عدم تبنيها بصورة عشوائية لنماذج فردية محضة لحل النزاعات على حساب تراث غني يتجسّد في ثقافة وتقاليد الجماعات الإسماعيلية المتنوعة. وفي الوقت نفسه، حاولت برامج التدريب أن تضم بشكل خلاق تقنيات جديدة مثل مهارات السمع، وإعادة الصياغة الإيجابي، وموازنة القوى واستقصاء العنف الأسري لضمان إحاطة عمليات حل النزاع الإسماعيلي بالتغيرات التي تختبرها المجتمعات الإنسانية اليوم. إن التوازن الحكيم للثقافات والمبادئ والروح الأخلاقية والتقاليد الإسماعيلية مع المبادئ المعاصرة لحل النزاعات البديل هي لتلبية احتياجات مختلف الناس الذين وضع من أجلهم نظام المصالحة والتحكيم، ضمن القوانين العامة لمختلف الدول التي يعيش فيها الإسماعيليون، وتساعد كل هذه الأمور تلك البرامج على تقديم نقد خلاق للتقنيات السائدة عالمياً في حل النزاعات البديل.

طور برنامج التدريب منهاجاً تعليمياً متعدد الثقافات خاصاً به، ومتكيفاً مع لغات الدول التي يطبق فيها نظام المصالحة والتحكيم اليوم. يتحدر المدربون من عشر دول من العالم بقيادة السيد توني ويتلينج، عضو كلية الوسطاء البريطانية. يتعلم هؤلاء المدربون بينما يعلمون في هذه البرامج. وكأساتذة جيدين، فإنهم ينقلون التقنيات التي يتعلمونها من برامج المصالحة والتحكيم الإسماعيلية ويطبقوها على برامج تدريب أخرى تجري لصالح طوائف أخرى في أنحاء متفرقة من العالم.

الدروس المستفادة من برامج التدريب

يقودنا هذا إلى الخبرات المحددة التي كسبناها من هذه البرامج. كل واحد من هذه البرامج مبني بالتشارك: إنها ليست برامج تنساب من الأعلى إلى الأدنى، ولا من الأدنى إلى الأعلى بشكل مطلق. بل إنها تمثل تعاوناً بين أولئك الراغبين في التشارك في التعلم مع بعضهم البعض، ضمن روح منهاج تعليمي مبني بالتشارك كالذي دعا إليه باولو فريري، وهو تربوي برازيلي عظيم تدرب في هارفارد في الستينيات من القرن الماضي. إنهم يتجاوبون أيضاً مع مبادئ وساطة ممتدة عبر الثقافات المختلفة والتي دعا لها جون بول ليدريخ، المنظر الرائد والممارس لثقافات متداخلة مع بعضها.[5]

يوجد شيئان يبرزان بوضوح من بين الأشياء التي تعلمناها وبدأنا نتشارك بها، أحدهما هو مفهوم العلائقية في ثقافة مجتمعية [6] وكيف يمكن معالجة هذه الظاهرة ضمن سياق الوساطة. والآخرهو استخدام أداة إجرائية جديدة نسبياً لحل النزاعات البديل مثل 'الوساطة والتحكيم' كمقدمة لإستخدام الوساطة كأداة إجرائية لوحدها.

مفهوم العلائقية

وصلت برامج التدريب إلى إدراك أنه ضمن سياق مجتمعي، يوجد العديد من الأشخاص ذوي العلاقة، وحل النزاع لايمكن أن يكون جهداً فردياً بالضرورة. فضمن نزاع عائلي، سيكون- هناك- أطراف عديدون معنيون به، كالوالدين والأجداد والأقرباء والجيران والأصدقاء والموظفين وأرباب العمل والأطفال وأصدقائهم. ولا يعني هذا أن هيئات

المصالحة والتحكيم ستجلب كل هؤلاء إلى عملية الوساطة. ذلك لأنها تحترم خصوصية الأطراف، ولكن في الوقت نفسه، تصنع جدولاً للنظر فيما إذا كان المعنيون من كل الأطراف، والذين يساهمون بحل المشكلة، قد تم أخذهم بعين الإعتبار. وتدعو هيئات المصالحة والتحكيم هذا التجمّع " بكورس يوناني"، وفي برامج تدريبها تشكل عملياً مجموعات لتسجيل كل ما يقلق هيئات المناطق المختلفة. ومن خلال التمثيل المسرحي التعليمي، يقوم المدربون والمتدربون بمراجعة تلك الأمور المقلقة للنظر فيما إذا تم أخذها بعين الإعتبار وإلى أي حد عند إجراء الوساطة. وكما بين الكاتب الأمريكي من أصل أفريقي، الدريج كليفر بشكل مختصر ووافٍ: "إمّا أن تكون جزءاً من الحل أو أن تبقى جزءاً من المشكلة ". هذه مقاربة متكاملة وجدت في الروح المجتمعية وتجاوبت معها، هذه الروح المجتمعية التي يتمسك بها الإسماعيليون كبقية المسلمين. أود أن أورد هنا اقتباساً لشخص اقتبست عنه مرات عديدة في مناطق مختلفة من العالم. إني احترم بشكل عميق عمل ميشيل لو بارون في هذا الموضوع، فقد وضعت إصبعها على نبض ما يشكل فعلياً مجتمعاً ما، عندما تقول:

"كل شخص يمثل عقدة في شبكة صيد كبيرة مع مثيلاتها من العقد العديدة المعقدة. كل شخص مرتبط بأشخاص عديدين. عندما تكون كل هذه العقد مرتبطة بعضها ببعض بقوة، تكون الشبكة بجاهزيتها الكاملة للعمل. وإذا كانت أي عقدة من هذه العقد متقاربة مع بعضها أو مرتبطة ببعضها أكثر من اللازم، تكون الشبكة بكاملها بعيدة عن وظيفتها. إن كل عقدة وكل علاقة لها تأثيرعلى الشبكة ككل. وإذا وجد فيها تمزق أو فجوات، فالشبكة غير صالحة للعمل. ينبغي أن تفحص الشباك دورياً، وتعامل عقدها بحذر، وإذا ما ظهر فيها أي تمزق ينبغي عندئذ أن يرتق" [7]

استخدام أوسع 'للوساطة والتحكيم' MEDARB

الشيء الآخر الذي تعلمته هيئات المصالحة والتحكيم من خلال برامج التدريب هو الحاجة إلى استخدام 'الوساطة والتحكيم' **(MEDARB)** كأداة لحل النزاعات البديل، وبخاصة في تلك الثقافات التي ليس من المقبول فيها بعد أن يعود النزاع فيها إلى المتنازعين شخصياً. فالوساطة كأداة ذاتية لحل بديل للنزاعات لا تكون مقبولة بشكل سهل في مثل هذه الأوضاع. تميل مثل هذه المجتمعات غالباً إلى الوساطة الموجهة بدلاً من المسهلة. هذه هي الحالة في سورية عندما ذهبنا إلى هناك لإجراء برنامج تدريب لأعضاء هيئات المصالحة والتحكيم. سيطر المحامون على النقاش طوال اليوم الأول. لاحظنا في اليوم الثاني من موقفنا كمدربين لغة إيمائية قوية قالت:"لماذا أنتم هنا، وما هو الشيء الذي جئتم لتعلمونا إياه ولا نعرفه من قبل؟". كان هذا الشعور ملموساً وواضحاً. ولكن في اليوم الثالث، وقف شخص وتكلم إلى الآخرين باللغة المحلية. لم نستطع أن نفهم مباشرة ماكان يقول، ولكن فجأة بدأ الموقف يتغير. بالنتيجة ما قال لهم: "إننا نتعلم وسيلة جديدة من الوسائل العديدة لحل النزاعات البديل. ربما قد لانستخدمها الآن، ولكن من مصلحتنا أن نتعلم كيف نستخدم هذه الوسيلة، إنها ستخدمنا يوماً ما. إن مجتمعنا يتبدل، أولادنا يعيشون في أجزاء مختلفة من أوروبا والخليج والولايات المتحدة الأمريكية، إنهم يذهبون إلى مؤسسات تعليم رفيعة، دعونا نتعلم الآن أفكاراً جديدة لمعالجة النزاعات، وعندما تظهر الحاجة ضمو هذه الأفكار إلى أعرافنا وقيمنا الخاصة. إننا نستطيع أن نستخدمها لمصلحتنا عندما يحين الوقت".

تعلمنا من ذلك الحاجة إلى تعليم تقنية 'الوساطة والتحكيم' (MEDARB)، والتواضع بالسماح للناس أن يقوموا بعملية الإنتقال بالخطوات التي يستطيعون أنفسهم أن يحافظوا عليها. وما كان أكثر تشجيعاً لنا أننا عندما أنهينا التدريب قام أغلب المشاركين بتصوير الشهادات التي منحناها لهم بحجم محفظة الجيب، وراحوا يحملون شهاداتنا في محافظهم.

كانوا فخورين أن يدعون أنفسهم "وسطاء"، حتى أن أحدهم أنشأ برنامج وساطة في جامعته. لقد طلبوا منا العودة إلى سورية لإجراء دورة متابعة في الوساطة، والتي نعتزم القيام بها في 2007.

على أي حال، فإن برنامج التدريب الأفضل كان في أفغانستان. لدى وصولنا ضاعت حقيبة ملابسي، فاندفعت إلى شركة الطيران لأرى إن كنت أستطيع استردادها. ولسوء الحظ لم يكن ذلك بالمستطاع فوراً. التمست من الموظف أن يساعدني ولكن لم يستطع. فأقنعته بأنه علي أن أقابل مجموعة واسعة من الناس كانت بإنتظاري وما كان لدي بدلة بديلة. لقد ذكرت معاهدة وارسو بخصوص حقوقي كمسافر، ومع ذلك كان هذا بلا طائل. بعدئذ سألني الموظف عبر مترجم مادامت بدلتي بهذه الأهمية فلماذا أسلمتها إلى عنبر الطائرة؟ ألم يكن علي أن احتفظ بها معي في رف الأمتعة؟ عند هذه النقطة، أدركت أن الفطنة أفضل من الشجاعة، لذلك استعرت بدلة أفغانية من أحد قادة المؤسسات الذي كان قد قدم لاستقبالي. لقد قوبل وصولي بعاصفة من التصفيق من الحشد المنتظر. فالوساطة، بعد كل شيء، لا يمكن أن تكون بذلك السوء إذا عني مؤتمنها بتبني تقاليد اللباس في البلد خلال دقائق من وصوله.

كان اليوم الأول الأكثر إثارة للإهتمام في برنامج التدريب. كل واحد- بما فيهم محافظ سابق لكابول- جلس على الأرض، كما هي العادة في البلد. كان هناك سبع سيدات واثنان وثلاثون رجلاً مشاركاً في الدورة. في اليوم الأول كانت العلاقة رسمية إلى حد ما. كنا متوترين وقلقين على سير الأمور. على كل حال، بدأت العلاقة الرسمية تذوب في اليوم الثاني، وفي اليوم الثالث، بدأ تبادل الأدوار، لعب محافظ كابول السابق دور زوجة مضطهدة تشتكي من حماتها، فوقع كل واحد منا بنوبة من الضحك.

سبّبَ ذلك قدراً كبيراً من السعادة، بالإضافة لذلك فقد علمنا أن البشر كائنات صبورة وراغبة بالتعلم بغض النظر عن المنطقة التي قدموا منها من العالم والمركز الذي يشغلونه. كما أننا وصلنا إلى حقيقة أن بعض القضايا التي برزت في التمثيل المسرحي التعليمي في أفغانستان هي في قلب موضوع حل النزاعات البديل اليوم، وفي كل مرة نذهب إلى بلد آخر فإننا نتعلم شيئاً جديداً ذا أهمية، أضفناه إلى برنامجنا. لقد وجدنا هذه الخبرة مثرية بحق.

<u>الحاجة إلى جعل برامج التدريب مؤسساتية ومستدامة</u>

تعلمنا درساً أساسياً، أنه اذا أريد لبرامج التدريب أن تكون ذات مردود مفيد وضروري للمجتمعات التي يقصد منها خدمتها فإنها بحاجة لأن تكون متناسقة مع بعضها، وأن تكون- حيثما أمكن- ذات صفة مؤسساتية ومستدامة. إن جهداً تدريبياً لمرة واحدة ليس كافياً في الحقيقة لأن التعليم هو عملية تشاركية كما ويحتاج الوسطاء إلى مساعدة ودعم مستمرين. يصبح التعليم المستمر والتطبيق حاسمين في حقل لايزال جديداً وفي مرحلة النشوء والتطور. كما ينبغي أن يكون التعليم ممارسة متبادلة. بينما يُدرب شخص الناس عملياً في مجال، فإنه يتعلم هو نفسه في هذا المجال أيضاً. فالعملية هي عملية تكافلية لأنها تفترض مسبقاً حواراً مستمراً ومستداماً. ولحسن الحظ، فإن نظام المصالحة والتحكيم ذو صفة مؤسساتية، وبرنامج التدريب الآن في عامه الثامن، وكان قد تطور وظل على تواصل مع هيئات المصالحة والتحكيم الوطنية في كل دولة. ولسوء الحظ يعاني برنامج الوساطة اليوم من نقص في الموارد المالية والمؤسساتية. وهنا تغدو أهمية التعاون بين المؤسسات الرئيسية العاملة في هذا الميدان لضمان استثمار أمثل للموارد على المستوى العالمي.

يمكن للجماعات الدينية التي لها بنى رسمية متخصصة بمعالجة القضايا الخاصة بها، أن تُشَجّع للقيام بالمزيد في مجال تدريب متطوعيها على حل النزاعات، ومساعدتهم على ضم أساليبهم التقليدية إلى المناهج المعاصرة لممارسة الوساطة. يضمن التدريب المستمر أن تظل الأنظمة التقليدية عصرية ومتصلة بحاجات الناس الذين تخدمهم. وفي الوقت نفسه، إذا كانت هذه الأنظمة عاملة وفعالة، فإنها يمكن أن ترفد حل النزعات البديل عالمياً بما هو مفيد، مما يضيف فهماً أفضل للوساطة عبر الثقافات، وكيف أن مبادئ عملها تعمل في أجزاء مختلفة من العالم.

عمل مستمر في تقدم

تعمل برامجنا للتدريب بتقدم كبير جداً، لأن المجتمعات الإنسانية نفسها في تقدم. إن القضايا الإنسانية في حالة تغير مستمر؛ لذلك فإن برامجنا لايمكن أن تكون نهائية. إننا منفتحون على تعلم كل جديد يتعلق بالعادات والثقافات، ليس بطريقة تكثيفية تركز على الجوهر وتعتبره من الأشياء النادرة، ولكن بقصد فهم مثل هذه الثقافات بشكل حقيقي كأنظمة حية تعطى معنى للمجتمعات الحية. لقد وصلنا إلى قناعة بأننا لا نستطيع النظر إلى هذه المجتمعات الإنسانية ذات التطور المستمر، وفقاً لافتراضات سهلة أو صور نموذجية. حتى ضمن الثقافات المختلفة توجد ثقافات ثانوية مختلفة: فعلى سبيل المثال، تختلف المجتمعات الأفريقية والإسبانية والآسيوية في كندا والولايات المتحدة اليوم عن الشعوب التي أتت من أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية للمرة الأولى إلى هذه البلدان منذ حوالي 50 إلى 60 سنة. نمت مشكلات هذه الشعوب، وأصبحت نزاعاتهم أكثر تعقيداً، ومواقفهم قد تغيرت. كما أن تطلعات الشعوب تغيرت أيضاً. لهذا السبب ينبغي أن تتغير طريقتهم في حل النزاعات. ينبغي أن يكون هذا التنوع مفهوماً كما وينبغي الإعتراف بالتعددية القانونية ضمن سياق تنوع الثقافات التي تعاني منها كل المجتمعات بالضرورة.

لهذا فإن برامج تدريب هيئة المصالحة والتحكيم مفتوحة دائماً لتستمد من نسيج الخبرة الإنسانية الغني، ومن التعلم الجديد الحاصل في ميدان حل النزاعات البديل، وفي العلوم الإجتماعية ذات العلاقة. وقد تمّ ذلك على أمل التعلم والإستفادة من موضوع حل النزاعات البديل العالمي، والمساهمة فيه. الوساطة- كما نعرفها- مطروحة كبديل عن التحكيم. ويوصف التحكيم بأنه عملية ذات تصور تعويضي محدود: ولا يعني ذلك أن القانون في طريقه إلى الإهمال. وكمحام، أقدر وأعترف تماماً بدور القانون في عملية حل النزاعات البديل، ولكن في الآن نفسه، أنا متيقن من أن الوساطة لديها امكانية أكبر من التحكيم القضائي في المساعدة بحل النزاعات وإعادة توجيه علاقاتهم بعض مع بعضهم. وإذا منّعت الوساطة نفسها من المؤثرات الجديدة، فإنها قد تجعل نفسها عرضة لتدخل التحكيم الباكر والسابق لأوانه. وهكذا يمكن أن تصبح بسهولة مرتبة دنيا من العدالة، بدلاً من أن تكون بديلاً أصيلاً: عملية تكاملية تعمل في ظل القانون الذي تتشارك معه في أساس راسخ.[8] لذلك فإننا ننظر إلى برامجنا كعملية تكميلية وتعاونية، عاملة دائماً ضمن إطار قانون الدول المختلفة التي يعيش فيها الإسماعيليون. إننا نفعل ذلك إيماناً بروح التعلم كجهد مشترك؛ كما قال أحدهم مرة: "لا تمش أمامي، ربما لا أتبعك؛ ولا تمش خلفي، ربما لا أقودك؛ امش بجانبي، وسنسافر معاً"

التحديات التي تنتظرنا؛ اتجاهات جديدة

هذا يوصلني إلى القسم الأخير من ورقتي، والذي يتعرض إلى التحديات الجاثمة في الأمام. وهي عديدة ومتنوعة ولا يمكن تغطيتها في محاضرة قصيرة. بينما العديد من هذه التحديات هي تحديات تقنية وتتمركز حول الأدوار، فإن التحديات الأساسية هي تحديات فلسفية ووجودية، مثل: ما الغاية الرئيسية من الوساطة؟ هل تحقق الممارسة الحالية للوساطة والتي نتبعها على المستوى العالمي، الإمكانات الحقيقية للوساطة؟ وإذا لم يكن الأمر كذلك، كيف يمكن للنزاعات وحلولها أن تقود إلى التغير؟

دعونا لا ننسى أن المهاتما غاندي، والذي كان نفسه محامياً، قد عايش تغيراً رئيسياً في حياته، ليس عبر نزاعه الخاص، بل من خلال الوساطة في متخاصمين في جنوب أفريقيا في 1893. لقد كتب عن تجاربه هذه خبراته هذه في وقت لاحق، فقال:

"لم يكن لفرحي حدود. لقد تعلمت الممارسة الحقيقية للحقوق. تعلمت أن أكتشف الجانب الأفضل من الطبيعة البشرية، وأن أدخل إلى قلوب الناس. لقد تيقنت أن مهمة المحامي الحقيقية أن يوحد الأطراف المتنازعة والمتباعدة. كان ذلك درساً لايمحى استهلك جزءاً كبيراً من وقتي خلال عشرين سنة من ممارستي المحاماة انشغلت خلالها في تسوية مئات القضايا الخاصة. ولم أخسر شيئاً من خلال ذلك، لا المال، ولا حتى نفسي."[9]

يدعو اليوم ممارسو الوساطة ومنظروها إلى نماذج جديدة. يمكن أن نرى في الأفق إمكانيات متنوعة تتضمن: الوساطة التحويلية، والوساطة السردية، والوساطة العلاجية. وطبقاً لروبرت بوش وجوزف فولجر، فإن للوساطة إمكانيات أبعد من مجرد إحراز الإتفاقيات وتحسين العلاقات[10]. إنّ لديها الإمكانية 'لتحويل' حياة الناس، وأن تعطيهم شعوراً متزايداً بقدراتهم الشخصية الخاصة، أي 'التمكين'، والإنفتاح الأوسع وقبول الشخص الجالس على الجانب الآخر من الطاولة، أي 'الإعتراف به'. إنهم يثبتون أن نهج 'حل- المشكلة' الحالي يهمل أكثر الأبعاد أهمية في العملية، والتي هي إمكاناتها لتغيير الناس أنفسهم، والذين هم في وسط النزاع حقاً. وهم يشيرون إلى هذا النوع من الوساطة 'بالوساطة تحويلية'.

'الوساطة السردية' هي انتقال من منهج حل المشكلات المبني على المصالح التقليدية إلى حل النزاعات. هذا المنهج المبتكر والذي تبناه وينسلد و مونك، المحاميين الممارسين من نيو زيلاندا، يهدف إلى تلمس القصص الشخصية للأطراف المتنازعة، وإظهار كيف يمكن أن تستخدم هذه القصص لإيجاد حل دائم لطيف واسع من النزاعات.[11] يكمن في قلب الوساطة السردية هدف يرمي إلى تطوير 'سياق' لخلق علاقة تعارض النزاع. تبنى هذه العلاقة المتحولة على 'السرديات': قصص عن التفاهم والإحترام والتعاون.

'الوساطة العائلية العلاجية' هي استجابة لمشكلة ثقافة 'حجم واحد يناسب الكل' والمتمثلة في نموذج حل المشكلات الفرداني السائد، والذي تطور على مدى الخمس وعشرين سنة الماضية على نطاق واسع في العالم الغربي. إنه مبني على وعي متنام بأن بعض النزاعات العائلية مترسخة جداً والعلاقات فيها 'متشابكة' بحيث أن النماذج التقليدية لحل

المشكلات تكون ذات أثر ضئيل. وليست الوساطة العائلية العلاجية 'علاجاً' كما توحي الكلمة. إنها "تستخدم بالأحرى تقنيات علاجية لتعزيز الوساطة العائلية".[12]

من المأمول أن تكون هذه بعضاً من النماذج القدوة التي تحتاج إلى اختبار وتبني وتطبيق في المجتمعات الإنسانية التي تريد أن تضمن للجنس البشري أن لاينحدر إلى همجية فاضحة في زمن النزاع العالمي المتصاعد والمتنامي. تمثل هذه بعضاً من الإتجاهات الجديدة التي نحتاج إلى النظر إليها اذا أردنا للوساطة أن تلعب دوراً مهماً في تطوير مجتمع مدني عالمي أصيل. هذه هي الإتجاهات التي ستساعدنا على نقد الخطابات السائدة اليوم بشكل بناء، وإعادة توجيهها لخدمة السلام. وبمثل هذا العمل نطور تحالفاً أصيلاً للحضارات، أكثرمن نبوءة الإنجاز الذاتي لصراع الحضارات الذي ما زلنا نسمع به ويتكرر كل يوم لدرجة السأم.

الخاتمة

وهكذا نجد أن لبرامج تدريب حل النزاعات البديل لهيئة المصالحة والتحكيم الوطنية الإسماعيلية عالمياً إمكانيات واعدة للمستقبل. إنها موجهة برؤية صاحب السمو الآغا خان التي عبَّرعنها بلغة بليغة عام 1958 بعد تسلمه مقاليد الإمامة بقليل كإمام وارث تاسع وأربعين للمسلمين الإسماعيليين. فقال:

"يفخر الإسماعيليون دوماً بوعيهم الإجتماعي المتطور بشكل كبير. إن عقيدتنا تعلمنا أن لدينا التزامات تذهب إلى أبعد من التزاماتنا الخاصة وحتى أبعد من مصالح عائلاتنا. وعلى أساس الطريقة التي تمارسون بها حياتكم اليومية، والتعاطف الذي تظهرونه تجاه زملائكم من رجال ونساء، وفوق كل شيء، بإيمانكم بالله، ستكون محاسبتكم في النهاية"[13]

وأقرّ لكم أن هذه هي الرؤية التي شكلت ملامح الطائفة الإسماعيلية المسلمة عبر الزمان والمكان، وبغض النظر عن المكان الذي يستقر فيه الإسماعيليون، من خلال توجيهات إمام وارث حي. ومن المؤمّل أن تكون هذه الرؤية ذات فعالية أكبر اليوم في خدمة منهج أكثر شمول للإنسانية.

1. أُلقي هذا الخطاب في حضور رئيس قضاة كولومبيا البريطانية، لانس فينتش المحترم، والمدعي العام لكولومبيا البريطانية، ووللي أوبـال المحترم ورئيس هيئة المصالحة والتحكيم الإسماعيلية الإمامية الشيعية الوطنية لصاحب السمو الأمير آغاخان في كندا، القاضي شيهني دوسّا المحترم.

2. ر. شاه- كاظمي، 'الإنصاف والتذكر- مقدمة إلى مُثل الإمام علي'، إ. ب. توريس، لندن، نيويورك، بالمشاركة مع معهد الدراسات الإسماعيلية، لندن (2006)، ص 81- 85.

3. د.س. ألامي، و د. هنشكليف، " قوانين الزواج والطلاق الإسلامية في العالم العربي"، قانون سيميل وكلوير الدولي، لندن، هيغ وبوسطن (1998).

4. انظر الخطاب الذي ألقاه محمد م. كيشافجي في 10 آيار 2007 في المؤتمر الدولي الرابع لمنتدى الوساطة العالمي، في فندق شيراتون ومركز المؤتمرات، في بوينس آيريس، الأرجنتين.

5. ج.ب. ليديرك، 'التحضير للسلام: تحويل النزاعات عبر الثقافات'، منشورات جامعة سيراكوس، سيراكوس، نيويورك (1995).

6. من أجل فهم أفضل لهذا المفهوم، انظر سي. كاجيتشيياسي، "تقويم نقدي للفردية والجمعية: نحو صياغة جديدة" في 'الفردية والجمعية: النظرية والطرائق والتطبيق'، (حرره) أويكول كيم أيت وآخرون، منشورات ساج، ثاوزند أوكس، كاليفورنيا (1994).

7. م.ل. دوريا، "النزاع والثقافة: مراجعة للأدب والبيبليوغرافيا"، معهد حل النزاعات في جامعة فيكتوريا، فانكوفر (1992).

8. ر. مْنوكين، و ل. كورنهوزر، "المساومة في ظل القانون: قضية الطلاق"، مجلة ييل للقانون، 88 (1979)، ص 950- 997.

9. م. ك. غا ندي ، 'سيرة ذاتية أو قصة تجاربي مع الحقيقة'، أمانة نفاجيفان (2005)، أحمد آباد، الهند، ص 124.

10. ر. آ. ب. بوش، و ج. ب. فولجر، 'وعد الوساطة'، جوسي باس، سان فرانسيسكو (2005).

11. ج. وينسليد، و ج. مونك، 'وساطة سردية- منهج جديد لحل النزاع'، منشورات جوسي-باس، سان فرنسيسكو (2001).

12. هـ. إيرفنغ، و م. بنيامين،'وساطة عائلية علاجية- مساعدة الأسر في حل النزاعات'، منشورات ساج، كاليفورنيا، لندن ونيودلهي (2002).

13. خطاب سمو الآغا خان في احتفال التنصيب، بومباي، 11 آذار، 1958.